ثم لتمتد الى كل ارجاء لبنان مع عهد كميل شمعون المعادي لحركة التحـــرر العربية والذي فتح الابواب على مصراعيها للرساميل الاجنبية ٠

لقد حاول النظام الطائفي المؤسس على الاقتصاد البوجوازي التابع ان يعالج مشاكل الوضع اللبناني لاجئا الى توازنين :

ـ التوازن الداخلي الذي يضبطه البرلمان ٠

ـ التوازن بين العرب والغرب ٠

واستطاع التوازن الداخلي الاول ، المستجيب لتوسيع عملية الرواج وتوسيع التمثيل البرلماني للطوائف والعشائر ، ان يهيء عمرا سعيدا للنظـام ٠ لكـن التحدي السياسي النابع من التوازن الاخر كان يخل على الدوام بالانضبـاط الاقتصادي ـ الطوائفي ٠

ويجيء انفجار لبنان بنتيجة تماسه مع حركة التحرر العربية ، ليكشف قانونا قابلا للتعميم في العالم الثالث ، هو ان العنصر التقدمي في تطور هذا العالم هو العنصر السياسي (لا العنصر الاقتصادي الذي ينحو الى التطابق مع الاستعمار نظرا لاستحالة الخروج عن التبعية) ٠

فالطوائف التي ولدت وانتعشت في ظل النظام الرأسمالي المغلق سياسيا على العرب ، نحرت نفسها في ظل المعركة القومية ، مبشرة بنهايتها ككيانات متخلفة وقاصرة عن الصراع ٠

والطوائف التي تتعادل مع لبنان لا يمكن ان تنتهي ويبقى لبنان ، او ان ينتهي لبنان وتبقى هي ٠

في هذا الاطار يلحظ على الدوام صراع تيارين متعارضين في « التاريـخ اللبناني » :

ـ تيار اقتصادي ـ لبناني ، يراهن على وحدة الدولة ويفـرز يمينا ويسارا ٠

ـ تيار سياسي ـ عربي ، يراهن على ضرب التجزئة ، وهو موضوعيا فـي اقصى درجات العداء مع الامبريالية ٠

وفي جذر التيار الاول رهان ضمني على « توحيد » ينجـم عن العمليـة الامبريالية ويقود الى الاستواء الرأسمالي المتجاوز لما قبله ٠ وفي جذر التيـار الثاني رهان ضمني على التفاوت في عملية التبعية المصاحبة للتجزئة ، تترتب عليه استحالة العمل اليساري على ارضية « مجتمع » مجتزا ٠